مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد: 08 العدد:01 (2020) ص 46-53

الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية

Financial inclusion and its global and local measurement indicators

عطيل هارون[1] *، مصطفاوي محمد أمين[2]

HAROUN Atil [1], MOSTERFAOUI Mohamed Amin[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة يحي فارس -المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. *Haroun.atil2@gmail.com*

[2] طالب دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. *Mosterfaoui.medamin@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2019/08/16 تاريخ القبول: 2019/09/26 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

نظرا لأهمية قياس مؤشرات الشمول المالي لمعرفة مستوياته على مستوى الدولة او المستوى العالمي تطرقنا في بحثنا هذا الى تحديد اهم المؤشرات المتعلقة بقياسه على المستوى الداخلي وأهمها على المستوى العالمي بحيث توصلنا من خلال عملية البحث في مختلف الدراسات والتقارير الصادرة عن اهم الهيئات المعنية بالشمول المالي الى كون وجود ثلاثة ابعاد رئيسية لقياس الشمول المالي على مستوى الدولة ممثلة في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية - الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين - تعزيز جودة الخدمات المالية، بالإضافة الى مؤشرات عالمية معتمدة على غرار المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) ، المعرفة العالمي(Global Knowledge Index) و مؤشر محو الأمية المالية (Financial literacy).

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ مؤشرات الشمول المالي؛ مقاييس عالمية.

تصنيف JEL: G20؛ F00.

Abstract:

Because of the importance of measuring the indicators of financial coverage to know levels of the state, we discussed in this research to identify the most important indicators related to measurement at the internal level and the most important at the global level, by the research through the various studies and reports issued Of the most important Competent authorities concerned with financial inclusion to the existence of three dimensions to measure the financial inclusion – at- the level of the state represented by easy access to Financial services - the effective use of Financial services - the quality of Financial services, In addition to global indicators, such as the Global Findex, Global Knowledge Index and the Financial Literacy Index.

Keys words: Financial Inclusion; Financial Inclusion Indicators; Global Standards.

JEL classification codes: G20 ; F00.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تظهر قاعدة بيانات Global Findex لعام 2017 بأن الشمول المالي آخذ في الارتفاع على مستوى العالم ، بحيث تجد 1.2 مليار شخص بالغ قد حصلوا على حساب منذ عام 2011 ، بما في ذلك 515 مليون شخص منذ عام 2014، وإلى غاية 2017، كما يسجل ارتفاع حصة البالغين الذين لديهم حساب في المؤسسات المالية أو من خلال خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول عالميا من 62 في المائة إلى 69 في المائة، كما ارتفعت الحصة من 54 في المائة إلى 63 في المائة في الاقتصاديات النامية، ومع ذلك ، تظل النساء في الاقتصاديات النامية أقل بنسبة 9 نقاط مئوية من الرجال في الحصول على حساب مصرفي، وأشارت الطبعة الثالثة من قاعدة البيانات لسنة 2017 إلى التقدم في التكنولوجيا الرقمية التي تعد أساسية لتحقيق هدف البنك الدولي المتمثل في الوصول المالي العالمي بحلول عام 2020 (Bank, 2019)،هذا المؤشر يعمل على تقديم المستوى العالمي للشمول المالي ألا أن الملاحظ ان الدول تتفاوت فيما بينها فيما يخص النتائج المحققة في هذا المجال المتعلق بالخدمات المالية التي أصبحت تعرف منتجات جديدة تغلب عليها التكنولوجيا في مختلف المعاملات وهذا ما قد يساعد على تنمية الاقتصادية من جهة و مساعدة الوصول الى مستويات جيدة لتجسيد ما يسمى بالشمول المالي الذي يعتبر مبتغى كل الدول الهادفة الى اقتصاد أفضل ومستويات اجتماعية أفضل لمواطنيها.

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على الشكل التالي:

هل يمكن الاعتماد على مؤشر واحد لقياس الشمول المالي أم أنه توجد مؤشرات أخرى؟

نطلق الدراسة من خلال الفرضيات التالية: للشمول المالي أكثر من مؤشر لقياسه

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي يهتم بالشمول المالي سواء على مستوى الدولة او على المستوى العالمي وما ينتج عنه من مزايا وانعكاسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمؤسسات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي، تعريفه، اهميته وأهدافه.
- التطرق إلى ابعاد قياس الشمول المالي على المستوى المحلي للدولة.
- تسليط الضوء على أهم المؤشرات العالمية لقياس الشمول المالي المعتمدة من طرف الهيئات الدولة إلى جانب المؤشرات التي تأكدت اهميتها من خلال نتائج بحث علمية.

المنهج العلمي للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وعرض العديد من التعاريف المتعلقة به، إلى جانب التطرق الى أهدافه، مزاياه وأهم المعوقات المسجلة، ليتم في الأخير الاشارة الى أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية مبنية على المراجع المعتمد عليها في الدراسة.

2. الشمول المالي:

1.2 تعريف الشمول المالي:

أشير إلى الشمول المالي بأنه " عملية تعزيز الوصول في الوقت المناسب وبشكل مناسب إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للتنظيم وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج حالية ومبتكرة مصممة بما في ذلك الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاه المالي وكذلك الإدماج الاجتماعي والاقتصادي" (Adele & Messy, 2013, p. 11)،

ويعرف بأنه " عملية تقديم الخدمات المصرفية للفقراء بتكلفة معقولة، مما يحسن حياتهم." (Akhil , 2012, p. 56) ، بالإضافة إلى انه " سهولة توفر جميع الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة ، وفي وقت معقول ، وبكمية كافية وأشكال مناسبة

لجميع طالبيها حيث يكون أهم مؤشر لهذا هو سهولة وصول المحتاجين إلى هذه الخدمات المصرفية المتاحة بالشكل المناسب." (Anand S. & Kuldip S. , 2013, p. 106) كما يعرف على أنه " هو توفير منتجات مالية ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها وذات صلة للأفراد والشركات التي لم تكن في السابق قادرة على الوصول إلى هذه المنتجات" (EY, 2017, p. 3)، وحسب البنك الدولي يعرف الشمول المالي على أنه "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي الاحتياجات - المعاملات- المدفوعات - المدخرات - الإئتمان والتأمين - ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (أسيا و نصيرة ، 2018، الصفحات 747-748) وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي ،وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (شنبي و بن لخضر ، 2018، الصفحات 106-107).

حسب التعاريف السابقة التي نجدها في مجملها تشير لوصول الخدمات والمنتجات المالية إلى أدنى وأوسع فئات المجتمع في المكان والزمان وبالسعر المناسب، والتي تعتبر من أهم الشروط التي يفرضها الاشتمال المالي، فبعدم التماس هذه الخصائص من طرف شرائح المجتمع في المعاملات مع البنوك والمصارف وغيرها من المؤسسات الفاعلة في الميدان المالي، نجدها تحد من درجة تفعيل هذه الآلية التي غايتها تحقيق نوع من الرفاه المالي الرامي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ومن ينجر عنه من انعكاسات في ميادين أخرى.

2.2 أهمية الشمول المالي:

للشمول المالي أهمية بالغة لما تحققه من مكتسبات متنوعة نذكر منها (عجور، 2017، صفحة 18):

- إمكانية الحصول على الخدمات المالية المقدمة من طرف الجهات الرسمية.
- الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة سيحسن من حياة الفقراء.
- إيجاد خيارات مالية أفضل للعملاء.
- تلبية الحاجات الفردية للأشخاص مما يساعد على تحسين مستوى النمو الشامل للبلاد
- تجنب مخاطر الاستبعاد المالي (انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين، صعوبة الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهضه، الانخفاض العام في الادخار و الاستثمار، ارتفاع معدلات البطالة، تراجع مشاريع القطاع الخاص، انتشار الفقر الفساد والجريمة وزيادة معدلاتها ..)

وتتجلى أهمية الشمول كذلك من خلال المساعدة في تقليل تكاليف المنتجات وتقليل خدمات النقل بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات في ظل زيادة الخيارات ومرونتها لدى المسته

3.2 أهداف الاشتمال المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الاشتمال المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة لتتنامى المنافع المتأتية من الاشتمال المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الاشتمال المالي وهي كالتالي (عجور، 2017، صفحة 35):

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

4.2 مزايا الشمول المالي:

تبرز مزايا الشمول المالي من الفوائد التي يمكن ان يحققها للدولة وللمؤسسات المالية في ضوء ما يقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية للمواطنين تصب في الاخير الى التنمية الاقتصادية للدولة وللمجتمع ككل يمكن أن نذكر منها مايلي (مصطفى، 2019):

- تطبيق الشمول المالي، يعني أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وأمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف.
- يضمن عدم تعرض المواطن لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها، وذلك لأنه يستخدم أمواله عبر وسائل مشروعة مثل البنوك، والمصارف، والبريد، والجمعيات الأهلية.
- الشمول المالي، سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة، ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي، فالحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن، في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.
- يضمن الشمول المالي، قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها، والمنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية
- منخفضة التكلفة وسهل الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك.
- يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب واحتياجاتها، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وخاصة المرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشباب وغيرهم.
- يضمن أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي لارتفاع
- مستوي المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة. يعني قيام المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم خدمات مالية مناسبة، مع حماية المستهلك، وأن يحصل
- العميل علي معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، والاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حرص.
- يلعب دورا رئيسيا في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتنمية، ويمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل
- والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمال
- يدعم الجهود التي تقوم بها الدول العربية لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات البطالة، خاصة أن تعزيز الشمول المالي، ينعكس إيجابيا بين الشباب.
- الشمول المالي، يعمل على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل.

5.2 معوقات الشمول المالي:

الوصول إلى تطبيق الشمول المالي لا يخلو من معوقات تحول دون الوصل تجسيد نظام مالي ومصرفي متشبع بفكرة الشمول المالي والتي نجد أبرزها (ممدوح، 2019):

رغم أن الشمول المالي بما يستهدفه من توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مفيد للطرفين: البنوك والعملاء، إلا أن عوائق عديدة تحول دون انتشاره، منها أن الاقتصاد الموازي يمثل نسبة كبيرة غير معروف حجمها من الاقتصاد وهؤلاء لا يفضلون التعامل مع الحكومة بأي شكل، ويعتبرون البنك جزءا من الحكومة ويمكن في اعتقادهم أن ينقل بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية .

قطاع آخر لا يفضل التعامل مع البنوك باعتبارها في تصورهم تتعامل بالربا، ورغم وجود عدد من البنوك الإسلامية ونوافذ إسلامية للعديد من البنوك التقليدية إلا أن جانبا من هؤلاء يرى أن البنوك الإسلامية تتعامل في أذون وسندات الخزانة ذات الفائدة الثابتة .

بعض المتعاملين مع البنوك لديهم تجربة سلبية تتمثل في ضياع وقت طويل لمجرد صرف شيك أو حوالة، ويتساءل هؤلاء إذا كان هذا الزحام الشديد بصالات فروع البنوك حاليا، فكيف سيكون الأمر لو استجاب الناس لدعوة الشمول المالي، والبعض يشكو ارتفاع قيمة العمولات والرسوم التي تحصل عليها البنوك.

التوقيت أيضا لم يكن في صالح دعوة الشمول المالي حيث الغلاء الحاد وعدم توافر فوائض يمكن إيداعها بالبنوك، ورغم أن الشمول المالي يشمل الحصول على القروض وهو ما يحل مشكلة من تقل لديهم السيولة، إلا أن ارتفاع نسبة الفائدة حاليا معوق آخر.

آخرون ممن يمارسون التجارة ويحققون أرباحا جيدة يرون فائدة البنك ضعيفة بالمقارنة بما يحققونه، وآخرون يرونها أقل من التضخم ولهذا يتجهون للعقار والأراضي لتحقيق أرباح عالية.

أما فيما يخص الحاجة للسيولة فتنتشر الجمعيات النقدية، بين الجيران وزملاء العمل لتوفير السيولة من دون فوائد، مع وجود الجانب الاجتماعي بإعطاء أولوية الحصول على مبالغ الجمعيات النقدية.

3. مؤشرات قياس الشمول المالي:

1.3 أبعاد قياس الشمول المالي على مستوى البلدان :

قام تحالف الاشتمال المالي("Alliance of Financial Inclusion "AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الاشتمال المالي Financial Inclusion Data Working Group،(FIDWG) والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها في نفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان ، ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما :

- إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية من جهة ثانية، أدركت الشراكة العالمية من اجل الاشتمال المالي مؤخرا (Global Partnership Financial Inclusion) أن الاشتمال المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل الاشتمال المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم انعقاده سنة 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي وهي (الشرفا و حنين ، 2019، صفحة 5)

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية - الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين - تعزيز جودة الخدمات المالية بحيث نجد لكل من هذه الأبعاد العديد من النقاط التي يجب جمع بياناتها وتحليلها ليصبح كل بعد من هذه الأبعاد عبارة عن مجموعة من المؤشرات المختلفة والتي يمكن تلخيصها في كما يلي (الشرفا و حنين ، 2019، الصفحات 16-18):

- مؤشرات قياس الوصول إلى الخدمات المالية متمثلة في عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية بالإضافة إلى عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع إلى جانب حسابات النقود الالكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة وكذلك النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

-مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية وتتحدد من خلال معرفة نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم بالإضافة إلى حسابات الإئتمان المنتظم ويعتبر عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين و عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد وعدد معاملات الدفع عبر الهاتف من بين المؤشرات المعتمدة لقياس نفس البعد إلى جانب النسب المتعلقة بعدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، والمحتفظين بحساب بنكي خلال سنة

مضت، والبالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية أما فيما يخص الشركات فنجد في هذا البعد أن نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات مالية رسمية وعددها فيما يخص امتلاكها لحسابات ودائع أو لاكتسابها لقروض قائمة.

- مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية والتي تتكون من القدرة على تحمل التكاليف ومدى الشفافية في المعاملات إلى جانب مستوى حماية المستهلك خلال كل تعاملاته ودرجة الراحة والسهولة لإتمام المعاملات بالإضافة إلى التثقيف المالي والمتعلق بمدى معرفة البالغين للمصطلحات المالية الأساسية إلى جانب المديونية معبرا عنها بنسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض وكيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن لتنتهي بحساب نسب ومدى وجود العوائق الائتمانية.

كما نجد المتغيرات العامة للقياس العام للشمول المالي والمتمثلة في (Anand S. & Kuldip S. , 2013, p. 112):

- عدد حسابات الودائع لكل 1000 نسمة.
- عدد حسابات الائتمان لكل 1000 نسمة.
- عدد السكان لكل مكتب بنك.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة

2.3 مؤشرات قياس الشمول المالي على المستوى العالمي:

1.2.3 المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):

تعد قاعدة بيانات Global Findex أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية حفظ البالغين، الاقتراض، الدفع وإدارة المخاطر، تم إطلاق قاعدة البيانات بتمويل من مؤسسة Bill & Melinda Gates ، ويتم نشر قاعدة البيانات كل ثلاث سنوات منذ عام 2011، يتم جمع البيانات بالشراكة مع Inc Gallup ، من خلال استطلاعات تمثيلية على المستوى الوطني لأكثر من 150.000 شخص بالغ في أكثر من 140 اقتصاد، وتضمن إصدار عام 2017 مؤشرات محدثة حول الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخداماتها.

ويضيف بيانات جديدة حول استخدام التكنولوجيا المالية (fintech)، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية (Bank, 2019).

2.2.3 مؤشر المعرفة العالمي:(Global Knowledge Index)

"مؤشر المعرفة العالمي" (GKI) هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBRF). أتي هذا المؤشر في نسخته الأولى في عام 2017 لتليه نسخة ثانية سنة بالنظر إلى الاختلافات في استخدامه ومعناه، يهدف GKI إلى تقديم فهم أكثر انتظامًا للمعرفة من ناحيتين (knowledge4all, 2019).

إنه يقسم المفهوم إلى مكوناته المكونة - التعليم قبل الجامعي ، التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (TVET) ، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار (RDI) ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والاقتصاد ، في بالإضافة إلى البيئة التمكينية العامة لذلك ، فهي تدرك الطبيعة متعددة الأبعاد لنظم المعرفة في جميع السياقات والتطبيقات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يسمح باستكشافات أكثر وضوحا لسياسات المعرفة فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة، كما أنه يمكِن من ربط علمي يقوم على الأدلة بين التنمية ومفهوم المعرفة ، تمشيا مع فكرة التنمية البشرية كما يطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مفهوم التنمية المستدامة الذي اتفق عليه قادة العالم في عام 2015 في خطتهم لغاية عام 2030 للتنمية المستدامة ، بمجرد توضيح المفهوم وإرساء الصلة بالتنمية ، يصبح من الممكن تقديم نهج أكثر شمولا لـ "التنمية القائمة على المعرفة". يمكن أن يوجه هذا صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل سويا على جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز عملية تنمية تسعى إلى تزويد الأفراد - منذ سن مبكرة - بالمهارات اللازمة لإعدادهم للمستقبل جاء في أهم نتائج دراسة أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017 حول أنه يوجد تأثير للمعرفة عموما ومحو الأمية المالية خصوصا على مستوى الشمول المالي في العالم خلال نفس السنة (بن موسى، 2017، صفحة 23).

3.2.3 مؤشر محو الأمية المالية (Financial literacy):

إن انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية بالتزامن مع انخفاض الدخل هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون شمول مالي أكبر (Yaroslava , Maya , & Davit , 2018, p. 29)، والمواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية ،وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية ،ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها،وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم لجنة التعليم والثقافة المالية وضعت إستراتيجية قومية للثقافة المالية،كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة،ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية (بن موسى، 2017، صفحة 46).

لنجاح الاندماج المالي في ماليزيا كان الاهتمام الذي أولته السلطات لحماية المستهلك ومحو الأمية المالية في هذا المجال أهمية كبيرة ،بحيث تتخذ ماليزيا خطوات استباقية لتثقيف السكان ، ومساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل ، والحد من استخدام الأموال النقدية واعتماد تقنيات جديدة، في الوقت نفسه ، توفر ماليزيا إطارا مؤسسيا لحل شكاوى المستهلكين بسرعة، و تحظى المؤسسات المسؤولية عن معالجة شكاوى الخدمات المالية بتقدير كبير من جانب المجتمع الماليزي والمصرفيين، بحيث إنه مثال جيد يمكن للمؤسسات الأخرى المشاركة في تقديم الخدمات أن تضعه في الاعتبار من أجل تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة (World bank Groupe, 2017, p. 56).

4. خاتمة:

من خلال هذا البحث الاستطلاعي والمسح الذي قمنا به لأجل الاجابة على إشكالية الدراسة تبين لنا ان الشمول المالي له مجال تأثير اوسع مما اشير اليه في التعاريف المقدمة والتي اشارت في أغلبها على انه مدى امكانية وصول المنتجات المالية الى طالبيها خاصة منهم الفقراء ومحدودي الدخل انطلاقا من هيئات رسمية وبشكل سهل وواضح في ظل حمايتهم من كل المخاطر المترتبة عن هذه المعاملات سواء تعلقت بالتحويلات الادخار ، التأمين او الاقتراض ويتسع تأثير وانعكاس الشمول المالي على العديد من المجالات سواء تعلقت الامر بالأفراد او المؤسسات نتيجة لأبعاد قياسه على مستوى الدولة الواحدة اين نجد انه لقياس بعد واحد يجب التطرق الى العديد من المؤشرات الفرعية والتي تستدعي نمذجة معادلة هيكلية للتوصل الى أكثر المتغيرات تأثيرا في البعد وبعد ذلك البعد الاكثر تأثيرا في تحقيق الشمول المالي كما يمكن ان يصل الامر الى تحديد مدى انعكاسات حالة الشمول المالي لدولة على قطاعات أخرى ،فمن خلال تسريع وتيرة المعاملات المالية ستنتعش العديد من القطاعات سواء بسبب الاقتراض والاستثمار او تخفيض التكاليف وغيرها من المزايا المحققة كما ان الشمول المالي على المستوى العالمي اصبح يرتبط بالعديد من المؤشرات التي تقدم صورة عنه مباشرة كانت او غير مباشرة ، تتعلق بأحد المؤثرات المحورية لتجسيد الشمول المالي على غرار مؤشر محو الامية المالية و مؤشر المعرفة العالمي ، ومن خلاله تبين لنا ان الشمول المالي يمكن قياسه بالعديد من المؤشرات داخل الدولة الواحدة او على المستوى الدولي لنؤكد الفرضية البديلة المقترحة للدراسة كما توصلنا الى بعض النتائج التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- الشمول المالي يهدف الى توسع نطاق المعاملات المالي الى ابعد مستوى ممكن ليشمل كل طبقات المجتمع دون التركيز على فئة معينة.
- الشمول المالي يسعى الى الابتعاد عن المعاملات الغير رسمية.
- حماية المستهلك تعتبر إحدى مميزات الشمول المالي بصفته يساعد على تسجيل كل المعاملات.
- يقتضي تطبيق سياسة لبناء شمول مالي الحد من التعاملات الغير رسمية.
- يساعد الافراد والمؤسسات على التثقيف المالي من خلال القدرة على تحديد الافراد لميزانيات والعمل على تسيرها.
- يمكن الشمول المالي من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير رؤوس اموال للاستثمار واستحداث مناصب شغل بالإضافة الى تخفيض التكاليف.
- يضمن الاستقرار المالي للدول ويحد منه في اوقات الازمات.

- يتطلب الوصول الى نسبة جيدة من الشمول المالي القيام بمجهودات لأجل محو الامية المالية وتثقيف المواطنين في مجالات المعاملات المالي.
- العمل على رفع مستوى المعرفة لدى المواطنين.

5. قائمة المراجع:

- حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة). *رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة،فلسطين*، صفحة 18.
- شيماء مصطفى. (2019). *10 فوائد للشمول المالي..تعرف عليها* . تم الاسترداد من -ttps://akhbarelyom.com/news/newdetails/2844565/1/10
- صورية شنبي ، و السعيد بن لخضر . (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 3*(2)، 106-107.
- محمد بن موسى. (2017). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. ،*مجلة الاستراتيجية والتنمية، 8*(15)، 23.
- ممدوح, ع .(2019) .*معوقات الشمول المالي*، تم الاسترداد من https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/18/09/2017
- ياسر عبد طه الشرفا ، و عجور حنين . (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 1* (6)، 5.
- سعدان أسيا، و محاجبية نصيرة . (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي . *مجلة دراسات وأبحاث، 10* (3)، 747-748

- Adele , A., & Messy, F.-A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies an Practice, OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions. *Organisation for Economic Co-operation and Development, 34*, 11.
- Akhil , D. (2012). Financial Inclusion: Issues and Challenges. *akgec international journal of technology, 4*(2), 56.
- Anand S. , K., & Kuldip S. , C. (2013). A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth,. *Management and Labour Studies, 38*(2), 106.
- Bank, t. W. (2019). *The Global Findex database*. https://globalfindex.worldbank.org.
- EY. (2017). Innovation in financial inclusion" . *Revenue growth through innovative inclusion"*, 03.
- knowledge4all. (2019). *g lobal knowledge index*. Retrieved from http://knowledge4all.com/Methodology.aspx?language=en.
- (2017). *World bank Groupe*. Financial Inclusion in Malaysia," Distilling Lessons for Other Countries", the malaysia development experience series, Malaysia.
- Yaroslava , B., Maya , G., & Davit , K. (2018). financial inclusion, financial literacy, AND financial education in georgia. *Working Paper Series, Asian Development Bank Institute*, 29